

الجميع فانا نتخذ في السبب كان الامر كذلك كما في الام
وام الام لان المدي به لما اخذ نصيبه بذلك
السبب لم يقع للمدي من النصيب الذي يستحق
بذلك السبب شيئاً وليس نصيب آخر فصار
محرماً وان لم يتخذ في السبب كما في الام واولادها
فان المدي بدخ يأخذ نصيبه المستند الى سبب
والمدني يأخذ نصيباً اخر مستند الى سبب آخر
فلا حرمان فان قيل ليس الام تستحق جميع
التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض
والعصبات قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة
فانها تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها بالرد
والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة والاصل
الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصبان
قد مر في باب العصبان انهم يرجحون بعرب الدرجة
والاقرب منهم ثم يجب الابدح محج حرمان سوا
اتخذ في السبب اولاد هذا جار في غيرهم ايضاً
لكن اذا كان هناك اتحاد السبب كما في الجدات

ع الام

مع الام وبنات الابن مع الصليبيين وفي الاخوات لاب
مع الاخوات لاب وام وانما لم يكتف المخرج بالاصل
الاول كيلا يتوهم ان ولد الابن ذكر اكان او انثى
يرث مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدعى به ولا
بالاصل الثاني كيلا يتوهم ان ام الام لا ترث مع
الاب هكذا قيل ونفسه نظر لان الاصل الثاني
ان اجريهم منا على ظاهره وهو ان الاقرب في الرتبة
مطلقاً يجب الابدح لزم منه محج ام الام بالاب
ومحج ابن الاخ لاب وام بالاخ لام وان قيد بان
يكون الابدح مدلياً بالاقرب كان الاصل الثاني
بمعينه الاصل الاول ولا معنى لجماعهما اهليلج
فكان الوهم الاول لازماً وهو ان اولاد الابن
يرثون مع الابن الذي ليس اباهم فان قلت ان
الاقرب بحسب الدرجة من العصبان يجب الابدح
ويدل لذلك قوله كما ذكرنا في العصبان قلت
هذا الاصل انما ذكر للفريق الثاني الذين يرثون
تارة ويحرمون اخرى فيستدرك فيهم العصبان